المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜⵜⴰⵏⵜⴰⵏⵍⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵜⵙⵓⵙⵢⵓⵍⵓⵊⵉⵜⴰⵏⵜⵉⵙⵓⵙⵢⵓⵍⵓⵊⵉⵜⴰⵏⵜⵉⵏⵜⵔⵓⵏⵜⵉⵡⵉⵏⵜ
Moroccan Journal of Research in Human and Social Sciences
Volume 01 Numéro 02 (Décembre 2022) pp. 269 - 286

اتخاذ قرار الهجرة بين الاتجاهين الوضعي والفردي

Decision making to migrate between positivism and individualism

خليد العوني

ملخص

تحظى الهجرة الدولية باهتمام أكاديمي وحكومي متزايد، نظرا لارتباطها بقضايا الهوية والاندماج والتنمية والمجتمع المدني والتغير الاجتماعي ... ويتمثل الهدف من نشر هذا المقال في إبراز بعض من التراكم النظري الخاص بظاهرة الهجرة بوصفها أنموذجا للظاهرة الاجتماعية المركبة التي يستعصي على الباحث اختزالها في متغير واحد. مما يبرز حاجة الباحث إلى الوعي بهذا التمفصل بين البعد الاجتماعي والبعد الفردي عند الحديث عن الهجرة بمختلف أصنافها قصد العمل على فهم وتفسير ما يرتبط بها من دو افع و آثارهم جماعات المهاجرين ومجتمعات المنشأ والمقصد والعبور.

كلمات مفتاحية: الهجرة، نظريات الهجرة، الاتجاه الوضعي، الاتجاه الفردي.

Abstract

International migration receives increasing academic and governmental attention, given its connection to issues of identity, integration, development, civil society, social change, etc... The aim of publishing this article is to highlight some of the theoretical accumulation of the migration phenomenon as a model for the complex social phenomenon that the researcher is unable to reduce to a single variable. This highlights the researcher's need to be aware of this articulation between the individual and social dimensions when talking about migration of its various types in order to work on understanding and explaining the associated motives and effects of interest to immigrant groups and societies of origin, destination and transit.

Keywords: Migration ; Theories of migration; Positivism; Individualism.

مقدمة

تسعى مختلف الاتجاهات النظرية في حقل علم اجتماع الهجرات إلى فهم وتفسير الدوافع المحركة للهجرة والآثار الناجمة عنها، غير أن الباحث في هذا الحقل المعرفي سيجد نفسه أمام تعدد نظري يمكن تفسيره باختلاف الخلفيات والمنطلقات المعرفية والأيديولوجية للمتخصصين في هذا المجال، إضافة إلى خصوصية الظاهرة وتعقدها. والواقع أن أية ظاهرة اجتماعية ينبغي تفسيرها بظاهرة اجتماعية أخرى، كما سبق أن أشار إلى ذلك السوسيولوجي الوضعي إميل دوركايم (Émile Durkheim (1858-1917)، من أجل تفادي الوقوع في النزعة الوصفية التي تجعل من عمل الباحث يوسم بالطابع الإجرائي دون أن يتصف بالعمق في التحليل الذي من شأنه أن يفضي إلى تحديد القوى المحركة للظاهرة في ارتباطها بغيرها من الظواهر، وما يمكن أن يترتب عن هذه العملية من آثار. وإجمالا، يمكن التمييز في إطار رصد وتشخيص بعض الإسهامات النظرية التي تبدو أساسية في حقل علم اجتماع الهجرات بين اتجاه وضعي ينطلق من تأثير البنية على الفرد، واتجاه فردي ينطلق من الفرد ويعتبر الفاعل الاجتماعي بمثابة كائن اقتصادي عقلاني. في ضوء ذلك، ينبغي على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل بين البعدين الفردي والاجتماعي في اتخاذ قرار الهجرة وما يتصل به من مسارات وتغيرات تمس آثارها الأفراد والمجتمعات؛ إذ ينبغي تحديد القوى البنيوية المحركة للهجرة الدولية بمختلف أصنافها، كما يجب الانطلاق من فرضية أن الفرد كائن عقلاني واقتصادي يسعى إلى تعظيم الأرباح، أو ما يمكن أن يصطلح عليه بالعائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للهجرة.

أ- إشكالية البحث: يمكن التعبير عن إشكالية البحث من خلال الأسئلة الآتية: ما عوامل وآثار الهجرة؟ وما هي تحولاتها؟ وكيف ترتبط الهجرة بالصناعة والتحضر؟ وهل يمكن الحديث عن وجود نظرية مفسرة للهجرة بمختلف أصنافها أم أننا أمام مقاربات نظرية للهجرة من منظورات متباينة؟ وهل الهجرة نتيجة لتأثيرات بنيوية أم أنها تعبير عن اختيارات فردية؟ وإلى أي حد يمكن الاستفادة من هذا التراكم النظري في محاولة فهم وتفسير الهجرة بمختلف أصنافها؟

ب- منهجية البحث: تم توظيف المنهج التاريخي المقارن من أجل رصد التطور التاريخي والنظري للمقاربات الخاصة بالهجرة ضمن حقل العلوم الاجتماعية، غير أن هذا الاختيار المنهجي تم تعزيزه بالمنهج الإحصائي قصد تحديد المؤشرات والبيانات المتوفرة حاليا، والخاصة بالهجرة

الدولية، لتحديد سيرورات ومآلات مختلف المقاربات الخاصة بالهجرة. وذلك وفقا لمقاربة تحليلية وتركيبية ونقدية الغرض منها إبراز الحاجة إلى الوعي بتداخل الأبعاد المشكلة للهجرة بمختلف أصنافها، باعتبارها ظاهرة إنسانية تقتضي عملية تفسيرها وفهمها إعمال منظور نقدي متعدد الأبعاد.

1- الاتجاه الوضعي

وفقا للتحليل المادي التاريخي، تعتبر الهجرة ظاهرة بنيوية مرتبطة بالتراكم الرأسمالي (تحويل نسبة من فائض القيمة إلى تجديد وتوسيع عملية الإنتاج)، والذي يعبر عن بلوغ مرحلة متقدمة من تطور الصناعة الكبيرة واستخدام الآلة. ويرى كارل ماركس (Karl Marx) (1818-1883) أن الصناعة الكبيرة، أحدثت إبان الثورة الصناعية بإنجلترا ثورة في الزراعة وفي العلاقات الاجتماعية للقائمين بالإنتاج الزراعي؛ فهي التي فصلت الفلاح الصغير عن أرضه ودفعته إلى الهجرة من الريف إلى المراكز الصناعية الحضرية الكبرى. وفي إطار تراكم الرأسمال وتطور الصناعة الآلية نشأ تقسيم دولي جديد للعمل جعل من العمال معرضين للدفع والجذب تزامنا مع تطور الإنتاج الآلي. فقد اضطر الجيش الاحتياطي للعمال في البلدان الصناعية الكبرى إلى الهجرة إلى مناطق جديدة، وهذا ما سعى كارل ماركس إلى إبرازه من خلال تأكيده على أن تحول العمال إلى فائضين «يولد الهجرة المتزايدة ويسفر عن استعمار البلدان الأخرى التي تتحول إلى مزارع للمادة الخام من أجل المتروبول» (ماركس، رأس المال، 1947، صفحة 651). غير أن كارل ماركس والحالة هاته، يتطرق في كتابه "رأس المال" إلى الهجرة الاستيطانية المتصلة بالظاهرة الاستعمارية التي اجتاحت العالم خلال القرن التاسع عشر.

بالمقابل، تشهد المجتمعات المعاصرة أصنافا ومسارات هجرية سبق للفكر الماركسي إبرازها، مما يدل على احتفاظ هذا الفكر بقيمته النظرية في هذا الجانب. ومن أمثلة ذلك نجد حركات دفع وجذب العمال داخل البلدان الصناعية أو النامية؛ إذ يبحث المستثمرون في الحالات التي تتراكم فيها لديهم الثروة الاجتماعية عن فروع أو مناطق جديدة للاستثمار، داخليا أو خارجيا (أقطاب صناعية جديدة)، مما يظهر الحاجة إلى توفير أعداد كبيرة من العمال الذين يمكن استخدامهم في هذه الفروع الجديدة. ولا يمكن سد هذا الخصاص إلا باستخدام الجيش الاحتياطي للعمال الذي

يجد نفسه مضطرا للنزوح (الهجرة) بالتزامن مع تطور الإنتاج الصناعي والآلي؛ وهذا ما يعبر عنه كارل ماركس بقوله أن «هذه الأعداد الوفيرة التي يتطلبها ذلك الأمر تجدها في حالة ازدحام السكان» (ماركس، 1985، الصفحات 162-163) . كما أن «الهجرة المستمرة إلى المدن، واستمرار تكوين "فائض السكان" في الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراع واستخدام الآلات إلخ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ- هذه كلها تسير جنبا إلى جنب» (ماركس، 1985، صفحة 117) .

ويشير فلاديمير إيلتش أوليانوف (Vladimir Ilitch Oulianov) (1870-1924) المعروف بـ "لينين" إلى تطور هام شهده تاريخ الهجرة الدولية والمتمثل في تغير اتجاهات وتيارات الهجرة؛ فهو يؤكد في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" على أنه من خصائص الإمبريالية «انخفاض الهجرة من البلدان الإمبريالية وازدياد الهجرة (انتقال العمال ونزوحهم) إلى هذه البلدان من بلدان أكثر تأخرا والأجور فيها أحط» (أوليانوف، الصفحات 143-144) . ففي السياق التاريخي الحالي، يتضح أن جزءا هاما من التدفقات الهجرية يتم انطلاقا من الدول النامية نحو البلدان الصناعية؛ وذلك نتيجة لتوفر فرص الشغل وارتفاع الأجور، وجودة الحياة ككل. فوفقا لشعبة الإسكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تستضيف البلدان ذات الدخل المرتفع ما يقرب من ثلثي جميع المهاجرين الدوليين؛ فالغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين يقيمون في البلدان التي تقدم أكبر الفرص للمهاجرين وأسرهم. وخلال عام 2020، كان 65 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم، أو 182 مليونًا، يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع. 31 في المائة، أو 86 مليونا، يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، في حين أن البلدان المنخفضة الدخل استضافت عددا صغيرا نسبيا من المهاجرين: ما يقرب من 12 مليونا، أو 4 في المائة من المجموع.(United Nations , 2020, p. 6)

يدعو الحديث عن حركة دفع وجذب العمال إلى استدعاء التصور الخاص بإرنست جورج رافنشتاين (Ernst Georg Ravenstein) (1834-1913) الذي قدم تصورا رائدا في الحقول المعرفية المختصة بدراسة الهجرات، غير أن التصور الجغرافي لرافنشتاين يعتبر لاحقا للتصور الاقتصادي والتاريخي الخاص بكارل ماركس بحكم التسلسل الكرونولوجي من جهة، ونظرا إلى أن الحديث عن حركة دفع وجذب العمال متضمن في كتابات كارل ماركس ذات البعد الاقتصادي. يدل هذا الأمر،

ليس على السبق الذي جاء به رافنشتاين، وإنما على الانتقال من الحتمية الاقتصادية في مقاربة الهجرة إلى الحتمية الجغرافية التي عبر عنها رافنشتاين من خلال قوانينه الشهيرة.

كانت الثورة الصناعية قد انطلقت من إنجلترا. ونتيجة لنمو حركة التصنيع، شهدت إنجلترا مجموعة من التحولات؛ كان من بينها ارتفاع معدلات الهجرة من البوادي إلى المدن. حاول رافنشتاين مقاربة الظاهرة، وبعد دراسات إحصائية صاغ مجموعة من الافتراضات التي اعتبرها بمثابة قوانين للهجرة.

يقدم روني ديشاك (René Duchac) (1974) في كتابه المعنون بـ "سوسيولوجيا الهجرات بالولايات المتحدة الأمريكية"، وتحديدا في الفصل الثاني المخصص لنشأة سوسيولوجيا الهجرات، صورة موجزة عن هذه القوانين كما صاغها رافنشتاين؛ إذ يبرز هذا الأخير على سبيل المثال أن: (Duchac, 1974, pp. 63-65)

- المهاجرون في غالبيتهم العظمى لا ينتقلون إلا على مسافات قصيرة ويجذبون أساسا من طرف المراكز الصناعية والتجارية الكبرى.
- المهاجرون الذين يسافرون لمسافات طويلة يفضلون الذهاب إلى المراكز الصناعية والتجارية الرئيسية.
- سكان المدن يهاجرون أكثر من سكان القرى.
- النساء يهاجرن أكثر من الرجال.

ورغم أن روني ديشاك يعتبر أن هذه القوانين لم تعد تملك سوى قيمة تاريخية، فإن التحقق الإمبريقي من هذه الافتراضات من شأنه أن يقود إلى نتيجة مفادها أن مقاربة رافنشتاين لا تزال تحتفظ براهنيتها في بعض الجوانب. إذ يتضح من خلال المعالجة الإحصائية للمعطيات المتاحة في قاعدة البيانات (United Nations , 2020) التي توفرها شعبة الإسكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أن الهجرة الدولية غالبا ما تتم بالفعل داخل نفس المناطق، أو بين مناطق متقاربة جغرافيا: فأزيد من 86 في المائة من المهاجرين المقيمين بأفريقيا (والمقدر عددهم بحوالي 25 مليون مهاجر دولي) ينتمون لنفس القارة، علاوة على أن نسبة 80 في المائة من المهاجرين الذين تحتضنهم آسيا (والذين يبلغ عددهم 86 مليون مهاجر دولي) هم من

آسيا، وتبلغ نسبة الأوروبيين المقيمين بأوروبا 51 في المائة (علما أن مجموع المهاجرين الدوليين بأوروبا يبلغ 87 مليون مهاجر دولي)، في حين تصل نسبة المهاجرين من الأمريكتان القاطنين بأمريكا الشمالية (التي تستقبل حوالي 59 مليون مهاجر دولي) إلى 45 في المائة.

ومن الواضح أن التحولات التكنولوجية في ظل العولمة مكنت من تحويل العالم إلى قرية صغيرة شديدة الانضغاط والارتباط. فالهجرة اليوم لا تتم فقط بين مناطق متقاربة جغرافيا، وإنما أيضا بين مناطق وقارات شديدة التباعد؛ كما هو الشأن بالنسبة للهنود المقيمين بأمريكا الشمالية الذين يقدر عددهم بحوالي 3,5 مليون هندي، علما أن المسافة الفاصلة بين الهند وأمريكا الشمالية تقدر بحوالي 11645كيلومتر.

وكان رافنشتاين، بعد ماركس، تحدث عن الهجرة باعتبارها نتاجا لعوامل طاردة. ويلاحظ استمرار الترابط بين الهجرة والصناعة والتحضر؛ أي أن المناطق والمراكز الحضرية والصناعية الكبرى لا تزال تحتفظ بجاذبيتها للغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين.

وفي ظل التغيرات والتحولات الاجتماعية التي شهدتها مجموعة من المجتمعات والدول، لابد من الانفتاح على البعد التاريخي؛ حيث أن مجتمعا كالمجتمع المغربي شهد في البداية هجرة داخلية (قروية/حضرية) تحولت فيما بعد إلى هجرة دولية (عابرة للحدود الوطنية)؛ ففعل الهجرة يعيد نفسه بمظاهر مختلفة، وشديدة التعقيد، فنحن أمام هجرة دائمة تجدد وتطور نفسها باستمرار سواء داخل مجتمعات المنشأ أو داخل مجتمعات الاستقرار. فنحن وإن كنا أمام تدفقات تبدو ظاهريا أنها تنطلق من المراكز الحضرية، فإن الحقيقة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار هي أن سكان المراكز الحضرية هم في الغالب من أصول مهاجرة، هاجرت داخليا من القرى نحو المدن التي شهدت توسعا حضريا غير مخطط له.

تبين الأرقام المتوفرة أن الهجرة ليست بالفعل الأنثوي الخالص ولا بالفعل الذكوري المحض؛ إذ تشير التقديرات الخاصة بسنة 2022 إلى وجود 281 مليون مهاجر دولي (International Organization for Migration, 2022, p. 3)، وقد قدر عدد النساء بـ 135 مليون امرأة (بنسبة48 في المائة)، بينما قدر عدد الرجال بما مجموعه 146 مليون رجل (بنسبة52 في المائة). فتوزيع المهاجرين الدوليين عبر العالم حسب الجنس يتحدد من خلال تأثير مجموعة من المتغيرات، لعل

أبرزها التركيبة الديموغرافية لمجتمعات المنشأ، وتأثير الشبكات الاجتماعية وهجرة التجمع العائلي، ونوعية المهام والوظائف المطلوبة في بلدان المقصد، إلخ.

يعمل إميل دوركايم في كتابه "في تقسيم العمل الاجتماعي (دوركايم، 1982، صفحة 295)" على تحديد الكيفية التي تنتقل بها المجتمعات من حالتها الآلية (التقليدية) التي يسودها التشابه في كل مناحي الحياة اليومية بين أفرادها، إلى مجتمعات عضوية (متحضرة) تتميز بالتضامن العضوي وتقسيم العمل. يفسر دوركايم هذا الانتقال بالارتفاع التدريجي للكثافة المادية (الديموغرافية) بفعل هجرة السكان وتمركزهم في مناطق ضيقة، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل كثافة روحية (التقدم والتحضر)، وما تتضمنه من علاقات تجارية ذات طابع تنافسي، إذ يلجأ كل فرد إلى تجديد وابتكار آليات العيش.

يتصور إميل دوركايم أن الهجرة تساهم في ظهور وإنشاء المدن. فالمدن لا تتكون في نظره من خلال الزيادة الطبيعية لعدد السكان فحسب، وإنما من خلال الهجرة. وفي هذا السياق، يشدد على أن المدن «لا تتكون بنوع من النمو العفوي، ولكن عن طريق الهجرة» (دوركايم، 1982، صفحة 331)، ويؤكد على أن هجرة الأفراد من مسقط رؤوسهم تؤدي إلى إضعاف البنيات التقليدية والقيم والأعراف المحلية.

وبالعودة إلى المشروع الفكري لإميل دوركايم يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

- **أولا:** يهدف دوركايم من خلال بحثه في دور الهجرة في نشأة المدن وإضعاف التقاليد إلى رصد مؤشرات إمبريقية يعزز من خلالها نظريته التي يتحدث فيها عن الانتقال من المجتمع الآلي (المتشابه) إلى المجتمع العضوي (المختلف).
- **ثانيا:** يسعى دوركايم من خلال تصوره هذا المتصل بدور الهجرة في نشأة المدن وإضعاف التقاليد، إلى البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الترابط والتناغم داخل مجتمعات محكومة بالاختلاف (الوحدة في إطار الاختلاف)؛ ويمكن القول أن مشروعه حول تقسيم العمل الاجتماعي يمثل جوابا عن هذه المشكلة.

- **ثالثا:** يظل الأفق الدوركايمي وظيفيا محافظا في مقاربته للهجرة، فرغم أن الهجرة تمثل فرصة للنمو والاختلاف ومن ثمة الإبداع والابتكار، فإنها ينبغي أن تُستدمج ضمن النسق الاجتماعي ككل للحفاظ على استمرارية المجتمع وعلى تناغم عناصره.

في ضوء التراكم النظري السالف ذكره، حاول موريس هالبواكس (Maurice Halbwachs) (1877-1945) في كتابه "المورفولوجيا الاجتماعية"، التمييز بين الهجرات الواعية والهجرات غير الواعية. ويتصور هالبواكس أن الهجرات بالمعنى الدقيق تتصل بحركية «التجار والحرفيين، ولا سيما العمال والقرويين بحثا عن العمل» (هالبواكس، 1986، صفحة 102). فبالنسبة لهالبواكس، يخضع المهاجرون لقوى دفع وقوى جذب ذات طبيعة جماعية، فالهيئات الوطنية الكبيرة هي التي تحدد هذه الموجات، وتحدد اتجاه وكثافة هذه التنقلات على مراحل قد تطول وقد تقصر. وتفترض هذه التنقلات تفاهما بين دول الانطلاق ودول الوصول. كما تحدث هذه التحركات على موجات كبيرة لا تقاوم مثل الموجة الأنكلو-ساكسونية نحو أمريكا مثلا، إلخ...

لقد مثل اكتشاف العالم الجديد من طرف كريستوف كولومبوس إبان عصر الاكتشافات الجغرافية بداية لهجرة المستوطنين الأوروبيين بحثا عن الثروة والمجد، وفي الفترة الواقعة بين «الأعوم 1846و 1876، ارتحل من أوروبا ما ينوف على تسعة ملايين نسمة، توجه معظمهم إلى الولايات المتحدة» (هوبزباوم، 2008، صفحة 344) . ولم يكن للمستوطنين الأوروبيين في عصر الاكتشافات الجغرافية أن يحققوا مبتغاهم دون اللجوء إلى تجارة الرقيق، وتهجير الملايين من سكان أفريقيا نحو أمريكا للعمل في الزراعة والصناعات الناشئة.

تتصل هذه الإشارات المقتضبة بلحظات تاريخية مفصلية في تاريخ البشرية –اكتشاف أمريكا-، وما تلا ذلك من ثورة تجارية وصناعية، ومن ظواهر استعمارية جعلت من الحركات الهجرية تتصل بما هو قسري وما هو اختياري. ولا تزال الهجرة إلى حدود يومنا هذا تتراوح بين التأثيرات البنيوية للمجتمعات والاختيارات العقلانية للأفراد. ومن أجل تطوير نظرية سوسيولوجية في حقل علم اجتماع الهجرات تواكب التطورات الحاصلة والتشابكات القائمة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية، ظهرت نظريات جديدة في القرن العشرين عملت على مقاربة الهجرة من منظور مركب تأخذ فيه بعين الاعتبار تداخل الأبعاد الاقتصادية بالأبعاد السياسية والنفسية والاجتماعية

والتقنية. وهذا ما يعبر عنه التصور الدائري أو ما يعرف بمقاربة النظم لأكين مابوغونج (Mabogunje Akinlawon Ladipo) (1931-2022).

استعمل أكين مابوغونج (Victor, 2013., pp. 26-27) في تحليله للهجرة كل العناصر البنيوية التي اعتبرها مؤثرة في الحركات الهجرية. تتمثل هذه العناصر أساسا في العوامل الاقتصادية (ارتفاع الأجور، درجة النمو الصناعي)، والعوامل الاجتماعية (جودة الخدمات الصحية والتعليمية)، والعوامل السياسية (الديموقراطية والحرية)، والعوامل التقنية (النقل، التواصل، المكننة). وقد أشار إلى أهمية عاملين سيتم تطويرهما فيما بعد وهما؛ الدور المهم لتداول المعلومات، والحفاظ على الاتصال مع مكان المنشأ. لقد فهم مابوغونج الهجرة كظاهرة دائرية تتم في نظام مترابط المتغيرات. لذلك يجب العمل على فهم كل عناصر النظام من أجل كشف المتغيرات المحركة للظاهرة في سياق محدد. وكان من آثار مقاربة مابوغونج التمهيد لظهور تفسيرات نظرية تقارب الهجرة الدولية باعتبارها نتيجة لعناصر مركبة (تجارية، تقنية، رأسمالية، ثقافية) بين الدول المتفاوتة النمو من حيث الإطار الاقتصادي والعسكري والسياسي.

في هذا الصدد، تحاجج ساسكيا ساسن (Saskia Sassen) (1947) في مقالتها "ثلاث هجرات طارئة " (Sassen, 2016, pp. 29-41) ، التي تقدم من خلالها تفسيرا لحركات راهنية للنزوح واللجوء، والتي ظلت بمثابة الجانب المغفل في مقاربات الهجرة، على أن العوامل الرئيسية أو عوامل الطرد التي أفضت إلى الهجرات النازحة موضوع الدراسة وهي: هجرة القاصرين غير المصحوبين بذويهم من أمريكا الوسطى نحو الولايات المتحدة الأمريكية، اضطهاد الروهينغا وهي أقلية مسلمة تهرب من ميانمار، الهجرة نحو أوروبا والتي نشأت في الغالب في سوريا والعراق وأفغانستان وعدد من الدول الأفريقية ولاسيما الصومال وإريتريا، تتلخص في العنف، وتدمير الاقتصادات المحلية، وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(Sassen, 2016, pp. 36-37) . ويعتبر العنف عاملا مفسرا لحركات الهجرة والنزوح: فتدمير الاقتصاد الريفي دفع بسكان الأرياف إلى التنقل نحو المدن؛ وخصوصا الأحياء الفقيرة التي تشهد ارتفاع مستويات العنف الحضري، والتي شكلت بدورها بيئة طاردة للأطفال القاصرين النازحين من أمريكا الوسطى نحو الولايات المتحدة الأمريكية، والفارين من عنف العصابات ورجال الشرطة. وقد قدر عددهم بحلول نهاية 2014 بـ 90000ألف طفل

قاصر. كما تدفع وحشية النزاعات والاضطرابات مع تجاهلها التام للقانون الدولي الإنساني الناس إلى الفرار من العنف، ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين، غادر 7,7 مليون سوري البلاد بحلول شتنبر 2015. وكانت للسياسات التقشفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في الثمانينيات والتسعينيات، عواقب وخيمة على العديد من الاقتصادات المحلية والمجتمعات في دول الجنوب، مما يجعل من الهجرة أحد أنماط البقاء على قيد الحياة.

من خلال هذه الإطلالة الخاطفة، يتضح وجود اختلاف بين التصورات الوضعية التي حاولت مقاربة ظاهرة الهجرة، غير أن هذه التصورات تشترك في النظر إلى الهجرة كنتيجة لعوامل اقتصادية وجغرافية واجتماعية وسياسية وتقنية ومناخية، إلخ. الشيء الذي يدل على حضور البعد الحتمي في مقاربة الظاهرة عند رواد ومنظري الاتجاه الوضعي. ويجد هذا التصور جذوره في البراديغم الموجه لهذه البحوث والدراسات التي اتخذت من العلوم التجريبية أنموذجا للعلمية، فسعت بذلك إلى موضعة الظاهرة الإنسانية للوصول إلى القوانين المفسرة لكيفية حدوثها. وهذا ما رفضه اتجاه سوسيولوجي معاصر تبدأ جذوره مع ماكس فيبر (Max Weber) (1864-1920) الذي يرى أن الظاهرة الإنسانية هي رد فعل فردي تحركه القيم والاستعدادات الفردية، وما يقترن بها من دوافع وحسابات عقلانية.

2- الهجرة كرد فعل فردي

تكمن أهمية علم اجتماع ماكس فيبر في التحول الذي أحدثه على مستوى المنهج؛ حيث سعى فيبر من خلال مشروعه السوسيولوجي إلى فهم المعاني التي يضفيها الفاعل على الفعل الاجتماعي. ومن ثمة، عمل على التقعيد لسوسيولوجيا تنطلق من الفرد عوض البنية. في هذا المستوى بالذات تكمن أهمية مشروعه السوسيولوجي، رغم أنه لم يتطرق إلى الهجرة بشكل مباشر في أبحاثه. ولا يمنع هذا من استثمار تصوره المتصل بالمواطنة الحضرية في المسألة الهجرية، وخصوصا ما يتصل منها بمشاكل وقضايا الاندماج.

يبين عبد الرحمان المالكي في كتابه "مدرسة شيكاغو" (المالكي، 2019، الصفحات 28-35) أن ماكس فيبر يعتبر أن النموذج المثالي للمدينة بالمعنى الذي يقدمه لا يوجد إلا في أوروبا الغربية، لأنها قمة ما بلغته العقلنة الحضرية التي تتجسد في مختلف تنظيماتها (الديموقراطية المحلية، المجالس السلطوية والقضائية والمالية المنتخبة، ووضع دستور خاص بكل مدينة). فماكس فيبر

يتصور أن المدينة الغربية انفردت بنظام الجماعة الحضرية المنتخبة (النظام البلدي) الذي يعني المدينة في أوج اشتغالها، فهي قمة العقلنة الحضرية التي تنتهي باندماج وانصهار كل العناصر البشرية أيا كانت أصولها الجغرافية أو مكانتها الاجتماعية في المواطنة الحضرية.

إن مفهوم المواطنة الحضرية، كما تحدث عنه ماكس فيبر، هو بمثابة جواب عن مشكلة التعددية الثقافية داخل المجتمعات المضيفة المرتبطة باختلاف وتنوع الأصول الاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات المهاجرة عن تلك السائدة في الدول المستقبلة، والتي ينبغي أن تعمل في إطار التنظيمات الديموقراطية على قبول الآخر والاعتراف به. وهكذا يمكن أن يصير المهاجر في إطار تمكينه من ممارسة مواطنته الحضرية عنصرا فاعلا ومؤثرا يفيد مجتمع الاستقرار، ويستفيد منه في الآن ذاته. ورغم عدم تناول فيبر للهجرة بشكل مباشر، إلا أن رؤيته للمواطنة الحضرية يمكن اعتبارها نواة أولى لبزوغ المقاربة عبر الوطنية وما يتصل بها من إقرار للتعددية الثقافية، والحاجة إلى تفعيل مقتضيات التلاقح الثقافي والعيش المشترك.

يشير مفهوم عبر الوطنية، كما يستخدم اليوم، إلى «الروابط التي يحتفظ بها المهاجرون وأحفادهم مع بلدان المنشأ من داخل البلدان المضيفة» (OFS, 2019, p. 1) ، فهو يدل على «شعور المهاجر (الفاعل العابر للحدود) بالانتماء إلى أمة يعتبرها مرجع الهوية الرئيسي في نشاطه عبر الوطني»(Jean-Michel, 2005, p. 13) . غير أن وضع المهاجر أو الشخص من أصول مهاجرة يتسم بازدواجية الانتماء، أو ما يمكن أن يطلق عليه بالحضور المزدوج. فالمقاربة عبر الوطنية، خصوصا في ظل سياسات التجنيس الموجهة للمهاجرين من طرف دول الاستقرار، تقترن بتقسيم الانتماء والولاء بين مجتمعين أو أكثر، فهي بناء لهوية جديدة تقوم على التركيب بين هويتين مختلفتين (هوية مجتمع المنشأ، وهوية مجتمع الاستقبال)، وهي عملية نفسية واجتماعية وثقافية معقدة. وهذا ما يعكسه التعريف التالي للمقاربة عبر الوطنية أو العابرة للحدود، فهي تدل على «العملية التي يقوم بها ومن خلالها المهاجرون بتشكيل علاقاتهم الاجتماعية المتعددة والمتشابكة التي تربط مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات المضيفة والمحافظة عليها. ويبني العديد من المهاجرين مجالات اجتماعية تتخطى الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية»(Baschl, 1994, p. 8) . ذلك أن

السمة البارزة للمجتمعات المعاصرة تتمثل في جوهرها المعولم بوصفها فضاءات عبر وطنية تشهد تدفقا متناميا للأشخاص والسلع والأموال والخدمات والأخطار، إلخ.

لا يمكن الحديث عن المقاربة العابرة للحدود بمعزل عن البعد المتعلق بشبكات الهجرة، فهذا البعد من شأنه أن يساهم في تحديد العوامل والاستراتيجيات التي تتأسس عليها الروابط عبر الوطنية بين المجتمعات والجماعات المهاجرة، وتضمن استمراريتها، كما بإمكانه أن يشرح كيفية «استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد. وفي هذا الإطار فإن اتخاذ قرار السفر لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني صرف، على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله» (ريي، 2015، صفحة 28) . فكلما كانت الشبكة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورا. ويلعب رأسمال المهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي. فيما يتعلق بنظرية الشبكات، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر. وقد أوضحت سارة هاربيزون، تعقد البنيات العائلية التي تميز عملية الهجرة وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع (ريي، 2015، صفحة 28). ويتضح هذا بشكل ملموس في الدول التقليدية للهجرة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، وألمانيا، وهي الدول التي تحتضن أكثر من 75 في المائة من مغاربة العالم. فقد ظلت هذه الجالية تعيد إنتاج نفسها، عبر الأجيال، بفضل عوامل مختلفة منها قوة الشبكات الاجتماعية.

كانت هذه مجرد محاولة سريعة للربط بين مفهومين مركزيين في نظريات وسياسات الهجرة والاندماج، من خلال الجمع بين مفهوم المواطنة الحضرية كما تحدث عنه ماكس فيبر، ومفهوم المواطنة العابرة للحدود أو "عبر الوطنية" في ارتباطه بنظرية الشبكات؛ وهي منظورات تتأسس على مسلمة ضمنية مفادها أن المهاجر هو فاعل اجتماعي يتحرك في فضاءات معولمة عابرة للحدود الوطنية.

في ضوء ذلك، يمكن القول أن ماكس فيبر استطاع إحداث تحول منهجي هام يعتبر بمثابة شهادة ميلاد لشكل جديد من التحقيقات والبحوث الكيفية التي ستتمكن بفضلها السوسيولوجيا

من التنويع في طرائق وأدوات البحث؛ والتي توزعت في مدرسة شيكاغو بين المقاربة الإثنوغرافية، والمقاربة الإيكولوجية.

يمثل كتاب "المزارع البولوني في أوروبا وفي أمريكا" لوليام توماس (William Isaac Thomas) وفلوريان زنانيكي (Florian Witold Znaniecki) (1918-1920) أحد أصول مدرسة شيكاغو. وفي مناقشة فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه (دورتيه، 2010، الصفحات 93-97) لمشروعهما الفكري يبرزان أن توماس وزنانيكي يبحثان في هذا الكتاب المكون من خمسة أجزاء عن الاجتماعي في الفردي، فهما يعملان على البحث عن حالة يمكن من خلال دراستها من كل الأبعاد إجراء تعميمات. يمثل "فلاديك "شخصية الجزء الرابع من كتاب الفلاح البولوني، ومن خلاله سعى توماس و زنانيكي إلى البحث عن الخلل في التنظيم للجماعة الأولية ثم الهجرة إلى البيئة الجديدة وما يرتبط بها من مشكلات. وهكذا استخلص الباحثان ثلاثة أنماط اجتماعية مهيمنة في البيئة الجديدة للمهاجر: البليد والبوهيمي والمبدع. يوصف المهاجر البليد بأنه شخص محافظ، وسلوكه راسخ في التقاليد والضوابط المتبعة. وسواء أكان برجوازيا أم فلاحا فإن موقفه تجاه الحياة موسوم بالامتثال للعرف. أما المهاجر البوهيمي، فهو منفتح على التغيير، لكن التغيرات لا تأتي منه. وهو لا يفعل سوى أن يتأقلم مع محيطه تاركا نفسه تحت تأثير الآخرين. ويعرف المهاجر المبدع كمجدد، فهو يتمكن من حياته، لأنه يمتلك قيمه ومشاريعه الخاصة.

جاءت مقاربة روبرت بارك (Robert Ezra Park) (1864–1944) الإيكولوجية للتحضر والهجرة كمحاولة لفهم وتحليل الظواهر الحضرية الناتجة عن تحول مدينة شيكاغو إلى مركز صناعي وتجاري شهد تناميا للمشاكل الاجتماعية والإضرابات العمالية. ومن خلال دراسته للتفاعل بين المجموعات الأصلية والمجموعات المهاجرة توصل روبرت بارك إلى أربعة مفاهيم أساسية هي التنافس والصراع والتأقلم والاستيعاب. وقد ساد النموذج القائم على الاستيعاب في مقاربات الهجرة لفترة طويلة خلال القرن العشرين، ويقوم على فكرة الاستبدال التدريجي للثقافة القديمة بالثقافة الجديدة، غير أن هذا النموذج تم التراجع عنه لصالح نماذج أخرى للاندماج تقوم على منظورات وسياسات؛ التعددية الثقافية، والتلاقح الثقافي، والعيش معا، والمواطنة العابرة للحدود، إلخ.

فتحت هذه الخلاصات المجال لبزوغ مقاربات نفسية ينصب اهتمامها على عوامل اتخاذ الفرد لقرار الهجرة، وتم تطوير الإطار المرجعي الذي ألهم الدراسات حول صنع القرار في مجال الهجرة بواسطة إيرفينغ ل. جانيس (irving janis) وليون مان (Leon Mann) سنة 1968. يهدف هذا الإطار إلى تحديد بعض الأبعاد الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تسهم في تفسير الاختلافات في سلوك الأفراد الذين يواجهون مصالح متضاربة، بينما تستند النظرية إلى فكرة أن الهجرة عمل إرادي وعقلاني، وهكذا يفرق المؤلفون بين خمس مراحل في اتخاذ القرار (Piguet, 2013, p. 148) وهي:

1-التعامل مع مشكلة الاختيار.

2-البحث عن الاحتمالات المختلفة.

3-فحص الاحتمالات.

4-الانخراط في القرار.

5-الوقوف بجانب القرار رغم المعارضة التي يمكن أن يتلقاها.

وكان نموذج العجز (النقص) هو الذي ساد لفترات طويلة، ولاحقا أدرك الباحثون أن المهاجرين، على العكس من ذلك، غالبا ما يكون لديهم موارد أكثر ويستجيبون أكثر من غير المهاجرين لأنواع معينة من الدوافع. ويرى بونكا بونيفا أن الدافع البشري يتأسس على أهداف النجاح، القوة والانتماء، وخلص إلى أن المهاجرين الدوليين لديهم مستوى أعلى من الإرادة للنجاح والقوة واحتياجات أقل للانتماء مقارنة بغير المهاجرين(Piguet, 2013, p. 148) .

ومن أجل تعميق المعرفة بالاستراتيجيات التي ينهجها الفرد في عملية اتخاذه لقرار الهجرة من منظور عقلاني واقتصادي، ظهرت محاولات لتطبيق أفكار الكلاسيكية الجديدة في دراسة الهجرة، ويمكن القول أن المهاجر وفقا لهذا المنظور يسعى إلى تعظيم المنفعة من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق مبتغاه. ويعتبر لاري سجاستاد (Larry Sjaastad) (1934-2012) أحد منظري هذا الاتجاه، وهو يركز على «الفترة السابقة لاتخاذ قرار مغادرة مكان الإقامة، والتي يقوم فيها الفرد بفحص التكاليف والآثار المتعلقة بالهجرة، والنتيجة أن المؤلف يعتبر الهجرة بمثابة استثمار. ليست التكاليف مادية فحسب، بل هي تشمل أيضا تكاليف الفرص، العجز المتراكم أثناء السفر وأثناء البحث عن وظيفة جديدة وتعلمها، إضافة إلى التكاليف النفسية. وفي تحليله لتحولات

الهجرة، يوظف سجاستاد مفهوم الهجرة الانتقائية، وفيه يبرز أن الهجرة حين تكون مؤهلة بدرجة عالية، فإنها تؤدي إلى زيادة دخل الفرد في المنطقة المعنية. كما يستعمل سجاستاد مفهوم رأس المال البشري ويقصد به أنه من المفيد استخدام مفهوم الرأسمال البشري والنظر في الهجرة والتدريب والخبرة كاستثمارات في العامل البشري» (Victor, 2013., pp. 20-21) .

يستفاد مما سبق أن الهجرة ظاهرة تحركها القوى البنيوية للمجتمعات والاختيارات العقلانية للأفراد. والواقع أنه لا يمكن الحديث عن الهجرة بالمعنى الفردي، وإنما عن وجود هجرات متعددة الأصناف والمستويات والعوامل؛ خصوصا في ظل تنامي الصناعة والتحضر، واشتداد حدة التفاوت بين الدول الصناعية ومرتفعة الدخل والدول النامية ومنخفضة الدخل. وبحكم ذلك، لا يمكن الحديث عن وجود نظرية مفسرة للهجرة بالمعنى الشامل، وإنما عن منظورات أو اتجاهات يغني بعضها البعض الآخر، وهكذا تكمن مهمة الباحث في إنشاء نماذج تفسيرية وتفهمية تمزج بين الأبعاد الاجتماعية والاختيارات الفردية، وتدرك التفاعل الجدلي القائم بينهما، والكيفية التي يعتمد فيها كل بعد على البعد الآخر.

خاتمة

تتسم المقاربات النظرية في علم اجتماع الهجرات بوجود فروقات أساسيات في المنطلقات والاستنتاجات. كما يمكن القول أن هذا التمايز بين الاتجاه الوضعي والاتجاه الفردي يعزى إلى أسباب منهجية؛ حيث أن الاتجاه الوضعي ينطلق من الجماعة في دراسة الظاهرة الاجتماعية، بينما ينطلق الاتجاه الفردي من الفرد. بناء على ذلك، يقر الاتجاه الوضعي بتأثير البنيات على الأفراد، في حين أن أفعال الأفراد وردود أفعالهم وهم يواجهون وضعيات مختلفة هي التي تؤثر في البنيات وتقوم بإنتاجها حسب الاتجاه الفردي. فإذا طرحنا السؤال الآتي: لم يهاجر الناس؟ فإن هذا السؤال يقاوم كل اختزال في جواب أو مقاربة وحيدة تدعي لنفسها الكمال. فقد يجيب أحدهم أن الناس يهاجرون نظرا لشيوع الفقر والبطالة وانخفاض الأجور، غير أن هذا الادعاء يمكن الرد عليه من خلال الملاحظة الإمبريقية الممثلة في أن الأشخاص الذين يهاجرون لا يعانون من الفقر والبطالة دائما؛ إذ يهاجر الناس من الطبقات والشرائح الوسطى في إطار الهجرة النظامية والانتقائية بحكم قدرتهم

على توفير تكاليف المشروع الهجري نحو وجهات تتمتع بجاذبية قصوى خلافا للسواد الأعظم من الفقراء الذين يهاجرون بشكل غير نظامي ونحو وجهات أقل جاذبية.

فما الذي يدفع شخصا ينتمي إلى الطبقة الوسطى أو العليا مثلا إلى اتخاذ قرار الهجرة؟ إن الشخص في هذه الحالة يمكن أن يتخذ قرار مغادرة بلده نحو بلد آخر لأسباب ذاتية تتمثل في السعي إلى مراكمة رأسمال مادي وثقافي أفضل دون أن يعني هذا الأمر إمكانية تفسير قراره بالاستناد إلى فرضية الحرمان النفسي والاجتماعي. وقد يتخذ قرار مغادرة بلده نظرا لعدم توفر مناخ الاستثمار بحكم تفشي البيروقراطية وارتفاع الضرائب وعدم وجود قواعد للمنافسة الحرة، أو نظرا للتضييق على الحريات الأساسية للإنسان كالحق في الاعتقاد والحق في التعبير، إلخ. مما يدل على أن فهم وتفسير ظاهرة الهجرة يتطلب حذرا منهجيا، ووعيا مسبقا بما تتميز به الظاهرة من تركيب وتعقيد يتقاطع فيه التأثير الاجتماعي بالاختيار الفردي. وكان روني ديشاك في مناقشته لهذه الإشكالية قد نبه إلى عدم وجود نظرية تستطيع «حصر قرارات ودوافع الهجرة، وشرح مراحلها، إضافة إلى توقع آثارها» (Duchac, 1974, pp. 471-473) ، غير أن غياب النظرية ليس أمرا جديدا كما يقول روني ديشاك، وهو وضع ليس خاصا بعلم اجتماع الهجرات وحده.

Bibliographie

Baschl, G.-S. N. (1994). *Nations Unbound: Transnational Projects, Post-colonial, And De-territorialized Nation-States.* Langborne: Gordon and Breach Publishers.

Duchac, R. (1974). *La sociologie des migrations aux Etats-Unis.* Paris: Mouton.

International Organization for Migration. (2022). *World Migration Report 2022.* Geneva.

Jean-Michel, L. (2005). Le Transnationalisme politique, Pouvoirs des communautés immigrées dans leurs pays d'accueil et pays d'origine. (n° 35), 76.

OFS. (2019). Transnationalisme et citoyenneté : différences selon la génération. Neuchâtel. Consulté le janvier 2023, sur https://bit.ly/49h7OVu

Piguet, E. (2013). Les theories des migrations, Synthèse de la prise de décision induviduelle. *Revue européenne des migrations internationales,, Vol, 29*(N°3). Récupéré sur https://doi.org/10.4000/remi.6571

Sassen, S. (2016). Three Emergent Migrations: An Epochal Change. *v.13*(n.23). Récupéré sur https://ssrn.com/abstract=2838267

United Nations . (2020). *Population Division.* United Nations Department of Economic and Social Affairs, International Migration .

United Nations . (2020). *Population Division.* United Nations Department of Economic and Social Affairs, International Migrant Stock.

Victor, P. (2013.). *Les théories de la migration.* Paris: INED.

(2022). *World Migration Report .* International Organization for Migration, Geneva, Switzerland.

إريك هوبزباوم. (2008). *عصر رأس المال (1848-1875)* (الإصدار الطبعة الأولى). (فايز الصياغ، المحرر) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

اميل دوركايم. (1982). *في تقسيم العمل الاجتماعي.* (حافظ الجمالي، المترجمون) بيروت: اللبنانية لترجمة الروائع.

بيلا ريي. (2015). *الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي.* يوروميد للهجرة.

عبد الرحمان المالكي. (2019). *مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة* (الإصدار الطبعة الثانية). الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

فلاديمير إيلتش أوليانوف. (بلا تاريخ). *الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.* (ترجمة إلياس شاهين، المترجمون) موسكو: دار التقدم.

فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه. (2010). *علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات* (الإصدار الطبعة الأولى). (ترجمة إياس حسن، المترجمون) دمشق: دار الفرقد.

كارل ماركس. (1947). *رأس المال* (المجلد 2). (رائد البراوي، المترجمون) مصر: مكتبة النهضة المصرية.

كارل ماركس. (1985). *رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي.* (ترجمة فهد كم نقش، المترجمون) موسكو: دار التقدم.

موريس هالبواكس. (1986). *المورفولوجيا الإجتماعية* (الإصدار الطبعة الأولى). (حسين حيدر، المترجمون) بيروت، باريس: منشورات عويدات.